

ريهام العيار من «الوطنية» ضمن أقوى 50 امرأة بقطاع الاتصالات في الشرق الأوسط وأفريقيا حسب مجلة CommsMEA



ريهام العيار



عبدالعزیز فخرو

تتوأت مدير إدارة الاتصال والعلامة التجارية وقياس تجربة العملاء في الوطنية للاتصالات ريهام العيار المركز الخامس والعشرين على لائحة أقوى 50 امرأة قيادية في قطاع الاتصالات، كما أعلنت المجلة الشهيرة في قطاع الاتصالات CommsMEA في إصدارها الأخير. حيث تمت عملية اختيار هؤلاء القياديات وفق معايير معينة أهمها مستوى الابتكار والتفوق وتوافر الصفات القيادية والمهارات الإدارية ومدى تأثيرهن على مستوى تطور ونمو الشركات. وقبيل عدة أعوام، كانت المواقع القيادية في قطاع الاتصالات حكرا على الرجال، أما اليوم فقد أثبتت المرأة قدراتها وإمكاناتها الفذة في المساهمة في تطوير هذا القطاع. وإلى جانب العيار، فقد حققت 5 قياديات من مجموعة «كيوتل» مراكز متقدمة في اللائحة وهن: بثينة الأنصاري ومليكة كرافسج من كيوتل، وداليا الحسانى وأمال حسين اللواتي من نورسسلطنة عمان، إضافة إلى هاجر لميني من تونيسيانا.

من جانبه، هنا عبدالعزيز فخرو نائب الرئيس التنفيذي في الشركة الوطنية للاتصالات، ريهام العيار قائلاً: «كم نشعر بالفخر اليوم ونحن نرى واحدة من أكفأ موظفي الوطنية للاتصالات على لائحة CommsMEA، فهذا إن دل على شيء فإنما يدل على بصيرتها النافذة واجتهادها الذي لا ينضب»، كما وجه فخرو تهانيه للقياديات الخمس من مجموعة كيوتل اللاتي تم اختيارهن ضمن اللائحة أيضا.

وأضاف بقوله: «لقد كان لريهام العيار مستوى عال من الأداء ترجم من خلال العديد من الإنجازات التي قدمتها والتي كان في مقدمتها برنامج «GiveKuwait» الذي أطلق خصوصا لدعم أصحاب المشاريع

الصغيرة من الشباب. كما كان لها العديد من المبادرات الأخرى كإنشاء واحة مشرف ودعم البرامج المتعلقة بالتوعية لمرض سرطان الثدي وغيرها من الإنجازات الأخرى».

أعربت ريهام العيار بدورها عن سعادتها الغامرة لاختيارها ضمن لائحة CommsMEA وقالت: «كم أسعدني تحقيق هذا الإنجاز الذي جاء ثمره جهود وخبرة قوامها 12 عاما في الوطنية للاتصالات والتي اعتبرها بيتي الثاني وسأواصل تحقيق المزيد فيها في المستقبل».

ووجهت العيار خالص شكرها للوطنية للاتصالات على منحها الفرصة للتفوق وصقل خبرتها في مجال الاتصالات، كما هنأت زميلاتها اللاتي تم اختيارهن ضمن اللائحة وبالأخص القياديات في مجموعة «كيوتل».

التقرير وصف ولوج الاقتصاد إلى مرحلة التضخم السالب في أسعار الأصول بالمؤشرات المقلقة

«الشال»: أي تدخل حكومي لإنقاذ أفراد أو شركات سيفاقم المشكلة الاقتصادية

ارتفاع ربحية «بيتك» لـ 50,6 مليون دينار للنصف الأول بفضل صعود إيرادات الاستثمار

ما نسبته 767,1% حين بلغ نحو 437,2 مليون دينار (3,4% من إجمالي الموجودات). وتشير نتائج تحليل البيانات المالية إلى أن مؤشرات الربحية للبنك، معظمها، قد سجل ارتفاعا، إذ ارتفع كل من مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين (ROE) من 1,7%، في نهاية يونيو 2011، إلى نحو 3,3% في نهاية يونيو 2012، وسجل مؤشر العائد على معدل أصول البنك (ROA) ارتفاعا، حين بلغ نحو 0,38%، قياسا بنحو 0,21%، في نهاية النصف الأول من عام 2011، وحقق العائد على رأسمال البنك (ROC) ارتفاعا، أيضا، حين بلغ نحو 17,4%، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، عندما بلغ 9,9%، وانخفضت ربحية السهم (EPS) الخاص لمساهمي البنك إلى نحو 14,8 فلسا مقابل 15,8 فلسا، للفترة نفسها من عام 2011، وذلك حقق مؤشر مضاعف (P/E) نحو 50 مرة مقارنة بنحو 63,3 مرة، للفترة نفسها من العام السابق نتيجة انخفاض سعر سهم البنك بنسبة أكبر من انخفاض مستوى ربح السهم لمساهمي البنك، وبلغ مؤشر مضاعف (P/B) نحو 1,4 مرة مقارنة بنحو 1,7 مرة، للفترة نفسها من العام السابق.

تتناول تقرير الشال الاقتصادي نتائج بيت التمويل الكويتي لفترة الأشهر الستة الأولى، من العام الحالي، والمنتبهة في 30 يونيو 2012، والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحا بلغت نحو 50,6 مليون دينار، بارتفاع مقداره نحو 24 مليون دينار، لتسجل أرباحه نسبة ارتفاع بلغت 90%، مقارنة بنحو 26,7 مليون دينار للفترة ذاتها من عام 2011، بينما حقق ربح الفترة الخاص لمساهمي البنك نحو 42,1 مليون دينار مقارنة بنحو 45,5 مليون دينار للفترة ذاتها من عام 2011، وارتفع مستوى هامش صافي الربح لإجمالي الدخل إلى ما نسبته 12,8% من نحو 7%، للفترة عينها من العام الماضي، وارتفع مجموع الإيرادات بنحو 14 مليون دينار، أي نحو 3,7%، وصولا إلى 394,4 مليون دينار، مقارنة بما قيمته 380,5 مليون دينار، للفترة نفسها من العام السابق، وجاء ذلك نتيجة ارتفاع بند إيرادات استثمار بنحو 17,9 مليون دينار، وصولا إلى نحو 76,9 مليون دينار، مقارنة بأرباح بلغت نحو 59 مليون دينار، للفترة نفسها من العام السابق، وارتفع أيضا، بند صافي ربح العملات الأجنبية بنحو 16,1 مليون دينار، وصولا إلى نحو 11,5 مليون دينار مقارنة بـ 32,1 مليون دينار، السابق، وارتفع أيضا بند إيرادات أتعاب وعمولات بنحو 196 ألف دينار، أي بنحو 0,6%، وصولا إلى 32,1 مليون دينار، مقارنة بـ 31,9 مليون دينار، للفترة نفسها من العام السابق، بينما انخفض بند إيرادات تمويل بنحو 1,1 مليون دينار، أي ما نسبته (سالب) 0,4%، حين انخفض من نحو 250,5 مليون دينار في يونيو عام 2011 إلى 249,4 مليون دينار، في يونيو عام 2012، كما انخفض بند إيرادات أخرى بنحو 19,1 مليون دينار، وصولا إلى نحو 24,5 مليون دينار، مقارنة بنحو 43,6 مليون دينار، للفترة نفسها من العام السابق.

وانخفضت جملة المصروفات التشغيلية للبنك، بنسبة 1,5%، أي من نحو 278,5 مليون دينار، في يونيو عام 2011 إلى ما قيمته 274,3 مليون دينار، وذلك نتيجة انخفاض بند تكاليف تمويل بنحو 8,6 ملايين دينار، أي انخفاض بنحو 30,2%، وصولا إلى نحو 20 مليون دينار، مقارنة بنحو 28,6 مليون دينار للفترة نفسها من العام الفات، وارتفع بند استهلاك بنحو 864 ألف دينار، أي بنحو 2,7%، وصولا إلى 32,4 مليون دينار، مقارنة بـ 31,5 مليون دينار، للفترة نفسها من عام 2011، وارتفع أيضا بند تكاليف موظفين بنسبة 1,1% من نحو 61,4 مليون دينار في يونيو عام 2011 إلى ما قيمته

ببدا تخريب التزام السلطة التنفيذية وجهازها الحكومي وحق وليست واجبا. ثم يأتي اصلاح السلطة الثالثة أي البرلمان والصحيح هو أن البرلمان خلاصة انتخابات عامة تمثل ارادة اغلبية الشعب ولكن لابد أيضا من اصلاح البيئة التي تفرز البرلمان. وقامت مجموعة شبابية بالتنبيه السى واحد من أخطر أمراض تلك البيئة ودعت الى نذب التقسيم والتقسيم خطاب الكراهية فالقسيم الجرمية أو العرقي أو المناطقى جريمة كبرى والديموقراطيات تجاوزهه بالتصنيف السياسى ولا بديل للديموقراطية عن الأحزاب العلنة والمراقبة عالية ولابد من حياذ جهة الاشراف على الانتخابات. والسلطات واستقلاليتها ولا فصل ولا استقلال من دون فصل ديموقراطى أساسى وهو نذب مبدأ السلطة المطلقة والتداول السلمى للسلطة.

وكان التقرير قد نكر في فقرة أخرى أن الإصلاح على المدى القصير ضرورة لاطفاء حريق محتمل ويشكر أي فريق حكومي اذا كان جدا في مواجهته ولكن البناء على المدين المتوسط الطويل يحتاج الى اصلاح البيئة العامة بشكل جذري وبدايته التي لايدل لها هسى اصلاح الإدارة العامة الديموقراطية.

لقد جربنا لجان تصحيح المسار ودراسات واستشارات مكلفة محلية وعالمية ومجالس للتنمية ومجالس عليا للتخطيط والتنمية وكلها قامت بالمطلوب منها وكلها فشلت لأنها اصطدمت بالواقع أن النهج في التشكيل الحكومي هو الأصل في تقنيت المجتمع الكويتي الصغير السى عصبياته المختلفة ففي المحاصصة الوزارية «اللبنة» تكمن المكافاة لسكل فة ومعها

كما يبدو مقلقا لاتجاه المحموم للاستثمار في نشاط السكن الاستثماري وارتفاع قيمه بنحو 30% وإيجارته بنحو 9/ حتى نهاية عام 2011 والنمو الشديد في الطلب على رخص البناء الاستثماري ما ينذر بفقاعة قادمة.

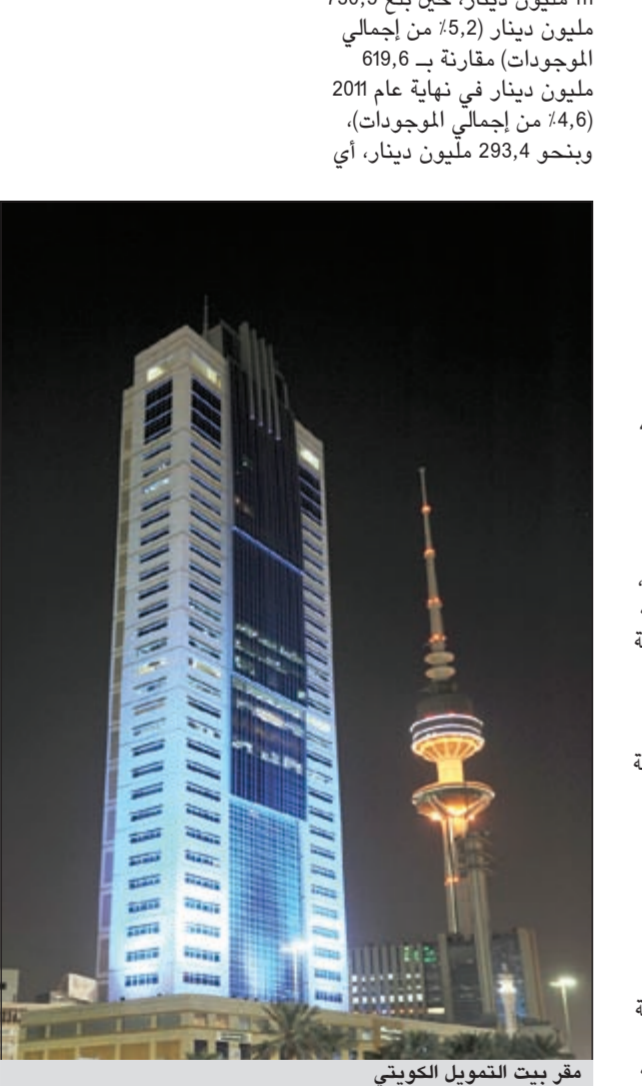
وأفاد التقرير بأنه للتدخل ان كان ضروريا بمبادئه القاسية أولها أن أي تدخل يجب أن تحمكه أهداف خاصة بالاقتصاد الكلي بينما أي تدخل لإنقاذ أفراد أو شركات بعينها هو تدخل فاسد وسفاهم المشككة.

فالتدخل مثلا يجب أن يكون بالأسعار العادلة وتقرها جهات محايدة وغرض تحقيق عائد على المال العام المستثمر بعد فترة كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية مع «AIG» وأولويات التدخل يجب أن تحمكها نسبة التشايبك مع البنوك المحلية وقيمتها وأن تهدف حصيلة الأموال لمعظمها لسداد الالتزامات للمصارف المحلية.

ذلك ليس يخفف من المخاطر على الميزان المطلق للودائع فحسب ولكنه يحرق المصارف من متابعة تحصيل قروضها الى البحث عن مجال لأقراض أموالها بما يساعد في عودتها الى دورها البنائ والطبيعي.

كما في التقرير ان المحكمة الدستورية خطت خطوة صحيحة في صناعة بيئة صالحة وتلك بعد ان أصدرت حكما جديلا باعلانها رفض الطعن المقدم من الحكومة في دستورية الدوائر الانتخابية الخمس بأصوات أربعة لكل ناخب وعدالة توزيع الأصوات ضمنها وتقديرنا هو أن حكما جاء لانتفاء صفة النزاع ولاختصاص سلطتي القرار الاخيرين في مثل هذا الموضوع.

وأهمية الحكم تأتي أولا من ناي السلطة القضائية بنفسها عن الزج في أتون الصراع السياسي لأنها تتولى مهام السلطة الرجعية المحايدة والملاذ



مقر بيت التمويل الكويتي

ببدا تخريب التزام السلطة التنفيذية وجهازها الحكومي وحق وليست واجبا. ثم يأتي اصلاح السلطة الثالثة أي البرلمان والصحيح هو أن البرلمان خلاصة انتخابات عامة تمثل ارادة اغلبية الشعب ولكن لابد أيضا من اصلاح البيئة التي تفرز البرلمان. وقامت مجموعة شبابية بالتنبيه السى واحد من أخطر أمراض تلك البيئة ودعت الى نذب التقسيم والتقسيم خطاب الكراهية فالقسيم الجرمية أو العرقي أو المناطقى جريمة كبرى والديموقراطيات تجاوزهه بالتصنيف السياسى ولا بديل للديموقراطية عن الأحزاب العلنة والمراقبة عالية ولابد من حياذ جهة الاشراف على الانتخابات. والسلطات واستقلاليتها ولا فصل ولا استقلال من دون فصل ديموقراطى أساسى وهو نذب مبدأ السلطة المطلقة والتداول السلمى للسلطة.

وكان التقرير قد نكر في فقرة أخرى أن الإصلاح على المدى القصير ضرورة لاطفاء حريق محتمل ويشكر أي فريق حكومي اذا كان جدا في مواجهته ولكن البناء على المدين المتوسط الطويل يحتاج الى اصلاح البيئة العامة بشكل جذري وبدايته التي لايدل لها هسى اصلاح الإدارة العامة الديموقراطية.

لقد جربنا لجان تصحيح المسار ودراسات واستشارات مكلفة محلية وعالمية ومجالس للتنمية ومجالس عليا للتخطيط والتنمية وكلها قامت بالمطلوب منها وكلها فشلت لأنها اصطدمت بالواقع أن النهج في التشكيل الحكومي هو الأصل في تقنيت المجتمع الكويتي الصغير السى عصبياته المختلفة ففي المحاصصة الوزارية «اللبنة» تكمن المكافاة لسكل فة ومعها

كما يبدو مقلقا لاتجاه المحموم للاستثمار في نشاط السكن الاستثماري وارتفاع قيمه بنحو 30% وإيجارته بنحو 9/ حتى نهاية عام 2011 والنمو الشديد في الطلب على رخص البناء الاستثماري ما ينذر بفقاعة قادمة.

وأفاد التقرير بأنه للتدخل ان كان ضروريا بمبادئه القاسية أولها أن أي تدخل يجب أن تحمكه أهداف خاصة بالاقتصاد الكلي بينما أي تدخل لإنقاذ أفراد أو شركات بعينها هو تدخل فاسد وسفاهم المشككة.

فالتدخل مثلا يجب أن يكون بالأسعار العادلة وتقرها جهات محايدة وغرض تحقيق عائد على المال العام المستثمر بعد فترة كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية مع «AIG» وأولويات التدخل يجب أن تحمكها نسبة التشايبك مع البنوك المحلية وقيمتها وأن تهدف حصيلة الأموال لمعظمها لسداد الالتزامات للمصارف المحلية.

ذلك ليس يخفف من المخاطر على الميزان المطلق للودائع فحسب ولكنه يحرق المصارف من متابعة تحصيل قروضها الى البحث عن مجال لأقراض أموالها بما يساعد في عودتها الى دورها البنائ والطبيعي.

كما في التقرير ان المحكمة الدستورية خطت خطوة صحيحة في صناعة بيئة صالحة وتلك بعد ان أصدرت حكما جديلا باعلانها رفض الطعن المقدم من الحكومة في دستورية الدوائر الانتخابية الخمس بأصوات أربعة لكل ناخب وعدالة توزيع الأصوات ضمنها وتقديرنا هو أن حكما جاء لانتفاء صفة النزاع ولاختصاص سلطتي القرار الاخيرين في مثل هذا الموضوع.

وأهمية الحكم تأتي أولا من ناي السلطة القضائية بنفسها عن الزج في أتون الصراع السياسي لأنها تتولى مهام السلطة الرجعية المحايدة والملاذ

كما يبدو مقلقا لاتجاه المحموم للاستثمار في نشاط السكن الاستثماري وارتفاع قيمه بنحو 30% وإيجارته بنحو 9/ حتى نهاية عام 2011 والنمو الشديد في الطلب على رخص البناء الاستثماري ما ينذر بفقاعة قادمة.

وأفاد التقرير بأنه للتدخل ان كان ضروريا بمبادئه القاسية أولها أن أي تدخل يجب أن تحمكه أهداف خاصة بالاقتصاد الكلي بينما أي تدخل لإنقاذ أفراد أو شركات بعينها هو تدخل فاسد وسفاهم المشككة.

فالتدخل مثلا يجب أن يكون بالأسعار العادلة وتقرها جهات محايدة وغرض تحقيق عائد على المال العام المستثمر بعد فترة كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية مع «AIG» وأولويات التدخل يجب أن تحمكها نسبة التشايبك مع البنوك المحلية وقيمتها وأن تهدف حصيلة الأموال لمعظمها لسداد الالتزامات للمصارف المحلية.

ذلك ليس يخفف من المخاطر على الميزان المطلق للودائع فحسب ولكنه يحرق المصارف من متابعة تحصيل قروضها الى البحث عن مجال لأقراض أموالها بما يساعد في عودتها الى دورها البنائ والطبيعي.

كما في التقرير ان المحكمة الدستورية خطت خطوة صحيحة في صناعة بيئة صالحة وتلك بعد ان أصدرت حكما جديلا باعلانها رفض الطعن المقدم من الحكومة في دستورية الدوائر الانتخابية الخمس بأصوات أربعة لكل ناخب وعدالة توزيع الأصوات ضمنها وتقديرنا هو أن حكما جاء لانتفاء صفة النزاع ولاختصاص سلطتي القرار الاخيرين في مثل هذا الموضوع.

وأهمية الحكم تأتي أولا من ناي السلطة القضائية بنفسها عن الزج في أتون الصراع السياسي لأنها تتولى مهام السلطة الرجعية المحايدة والملاذ

السوق الكويتي في المرتبة الـ 12 للأسواق المالية التي بدأت تعويض خسائر الأزمة

الثلاثة الأخرى وتتراوح بين 40,9% لسوق أبوظبي، و41,1% لسوق مسقط، و45,3% للمؤشر الوزني للسوق الكويتي، وتبقى المراكز الخمسة الأخيرة - الأسوأ أداء - لأسواق الإقليم الخمسة المذكورة. وما يحتاج إلى بعض التحليل والمراجعة، هو تمكن دول الأزمة من اقناع المستثمرين في أسواقها بأن مخاطر تلك الأسواق إلى انحسار، بينما هي ممكن الأزمة، وعجزت أسواق الإقليم عن ايصال المحتوى ذاته، ربما يكون الفارق في كفاءة الإدارة العامة لصالح اقتصادات الأزمة، وربما الفارق لصالحها في إدارات شركاتها ونوعيتها، والمرجح أنه مزيج من الاثنين، والواجب ان نتعلم كما تعلمت ادارات العالم من فشلها في مواجهة أزمة عام 1929.

2008/8/31، ولكن الأهم، هو ان «داو جونز» موقع حدوث الأزمة كسب نحو 17,8%، في الفترة نفسها، وكسب داكس الألماني والمانيا زعيمة أوروبا الوحدة النقدية وممكن أكبر المخاطر نحو 15,4%، بينما أسواق الإقليم السبعة، يفترض ان الأزمة ليست أزمتها، والواقع انها استفادت من الأزمة بارتفاع أسعار ونتاج نطقها، وكما من دون استثناء، قابعة في المنطقة السالبة، وابتغاوت كبير بينها، أفضل أسواق الإقليم أداء في أربع سنوات هو السوق القطري بخسائر حدود 18%، يليه السعودي بخسائر حدود 18,2%، بينما أعلاها خسائر سوق دبي بنحو 67%، يليه السوق البحريني بخسائر نسبته 60,2%، بينما تتقارب خسائر الأسواق

لاحتواء التكاليف غير الضرورية للأزمة، نجحت إدارة الاقتصاد العالمي، حتى الآن، بينما فشلت فيه ادارته في ثلاثينيات القرن الماضي، وعاد الاقتصاد العالمي وتجارته الخارجية إلى النمو اللوجب وان ببطء، وفي زمن قياسي، وبعد أربع سنوات على أزمة عام 2008، بدأت بعض الأسواق المالية تعويض خسائر الأزمة، كلها وبحلول منتصف سبتمبر 2012، أصبحت 4 أسواق مالية رئيسية في المنطقة الموجبة وقلصت أسواق أخرى خسائرها، وبظل الألف للظفر، هو احتلال 5 أسواق في الخليج قاع الجدول المرافق، أي بتحقيق أعلى الخسائر. وجاء السوق الهندي أفضل الأسواق أداء، في السنوات الأربع، والذي كسب نحو 26,8% مقارنة بمستواه في

استعرض تقرير الشال الاقتصادي أوضاع أسواق المال بعد 4 سنوات على الأزمة العالمية، مبينا أنه في منتصف سبتمبر 2008، سقط بنك ليمان برذرز الاستثماري، وكان بمنزلة إعلان عن بدء أزمة مالية، لم يعرفها العالم منذ خريف عام 1929، ومصدر الربح تبعتها كان ما حدث في ثلاثينيات القرن الماضي.

بدأت أزمة من 1929 من الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد أربع سنوات على حدوثها فقد الاقتصاد الأمريكي ثلث حجمه - أعلى بنحو 3/3 حاليا - وبلغت بطالته 25% - 8,1% حاليا - وفقد «داو جونز» 72,5% من مستواه، بينما هو، حاليا، على مكاسب، ولأنه عالم مختلف، قامت فيه الدول الرئيسية بجهد جماعي منسق